

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

29 Juin 2011
2011 يونيو 29

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

شكلت محور ندوة بالرباط

توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

في ضوء مسودة الوثيقة الدستورية

نظمت مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، مساء يوم الإثنين بالرباط، مائدة مستديرة حول «توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في ضوء مسودة الوثيقة الدستورية»، بهدف تعزيز النقاش حول تعزيز الحماية الدستورية لحقوق الإنسان وضمانات عدم تكرار انتهاكات ماضي حقوق الإنسان.

وأكملت لطيفة أجيابدي، عضو الهيئة المديرية لمؤسسة إدريس بنزكري، التي أدارت هذا اللقاء ، في كلمة لها أن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة شكلت «خارطة طريق لتعزيز مسار الإصلاح بال المغرب»، كما أن نقاشاً جديداً تم فتحه مع ورش الإصلاح الدستوري الحالي.

واعتبرت أجيابدي، وهي أيضاً عضو سابق بذات الهيئة، أن المغرب «استأنف مسلسل العدالة الانتقالية بعد الخطاب الملكي التاريخي ليوم تاسع مارس الماضي ودسترة توصيات الإنصاف والمصالحة».

من جهته، أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن مشروع الدستور يعد «دستوراً للحقوق والمواطنة» ويتضمن كل التوصيات التي صاغتها الهيئة، كما يستجيب لجل المطالب التي عبرت عنها القوى السياسية والشبابية.

ولاحظ اليزمي ، وهو أيضاً عضو سابق بـ هيئة الإنصاف والمصالحة، أن هذه الدينامية تميزت أساساً ببروز الشباب والنساء كفاعلين أساسين في المشهد السياسي، فضلاً عن الإلقاء الثقافي وما وآكبه من اتساع فضاء الحريات والتعبير عن الرأي على شبكات التواصل الاجتماعي».

وبدوره، أشار مصطفى المنوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف إلى أن «مبدأ عدم تكرار خروقات ماضي حقوق الإنسان وثيق الصلة بثقافة المحاسبة والمساءلة، كما أن خروقات حقوق الإنسان لها ارتباط وثيق بمبدأ فصل السلطة». واعتبر المنوزي أن مسودة الوثيقة الدستورية استجابت لجل المطالب الحقوقية بتضمينها لتوصيات الإنصاف والمصالحة، مبرزاً في السياق ذاته أهمية إقرار تدابير ملزمة وواضحة.

من جانبه، قال عبد الجبار عراش، وهو أستاذ جامعي، أن الحكومة الأمنية تقوم أساساً على تقوية حكماء المؤسسات وربطها باليات مؤسساتية تضطلع بدور الرقابة فضلاً عن فصل السلطات الثلاث وتعزيز القضاء المستقل وتكرис مبدأ عدم الأفلات من العقاب.

أما عبد العزيز النويضي، رئيس جمعية (عدالة)، فتساءل عن إمكانية وجود قضاء دستوري قادر على التأويل المطابق للمعايير الكونية، داعياً من جهة أخرى إلى إقرار الحق في الحصول على المعلومة . وأجمع مت باقي التدخلات على أن مسودة الوثيقة الدستورية التي تضمنت توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، قطعت مع ماضي انتهاكات حقوق الإنسان كما أنسنت لدولة الحق والقانون.

وتميز هذا اللقاء بمشاركة حقوقين وفاعلين من مختلف منظمات المجتمع المدني العاملة في حقوق الإنسان وأساتذة جامعيين ومهتمين بالشأن الحقوقـي.

دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة دفعة قوية لانتقال الديمocrاطي

إدريس اليازمي لـ «رسالة الأمة»: هناك أكثر من 50 فصلاً في الدستور الجديد كضمانة لعدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

وبخصوص ضمانات عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومن أجل توطيد مسلسل الإصلاحات الجارية، قال اليازمي إن الدستور الجديد، سواء في التنصير أو في الباب الأول المتعلق بالحكم العامة أو الباب الثاني المتعلق بالحربيات والحقوق الأساسية، يوجد به أكثر من 50 فصلاً ينطوي بلغة من جانبه، أكد إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضوء سابق بذات الهيئة، واحد أعضاء اللجنة الملكية لراجحة الدستور، أن المغرب استطاع رفع رهان الإصلاحات الدستورية، حيث تمكن من صنع تاريخه معييناً في تصريح لرسالة الإنصاف والصالحة.

بمذكرى وعضو سابقة ب الهيئة الإنصاف والمصالحة، إنه ومنذ الخطاب الملكي السادس ليوم 9 مارس، يمكن القول إن هذه اللحظة استأنفت مسلسل العدالة الانقلابية من بابها الواسع، موضحة أن إعلان جلالة الملك في ذات الخطاب التأريخي عن دستورها، شكل خارطة طريق لتعزيز مسار الإصلاح بالمنطقة، وأضحت توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والتي تم تمجيئها في هذه الوثيقة المطروحة لاستفتاء، فضلاً عن دسترة الآليات الكفيلة لحماية هذه الحقوق، معييناً في تصريح لرسالة الإنصاف والصالحة.

اعتبرت هلة من الناشطين الحقوقين والفاعلين المهيمن بمجال حقوق الإنسان وأستانة جامعيين، دسترة التوصيات الصاربة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، انجازاً كبيراً، من شأنه القطع مع أرضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وضمان عدم التكرار، مؤكدين خلال مائدة مستديرة، نظمت أول أمس الإثنين بالرباط من قبل مؤسسة إدريس بيتوكري لحقوق الإنسان والديمقراطية بالرباط حول موضوع «توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على ضوء مشروع الوثيقة الدستورية، إن إدراج توصيات هذه الهيئة في الوثيقة الدستورية الجديدة المعروضة للاستفتاء يوم الجمعة فاتح يونيو المقبل، يشكل ترجمة قوية لانتقال الديمocrطي، وبناء دولة الحق والقانون، خاصة وأنها ستنص في أسمى قانون للبلاد».

وفي هذا الصدد، قالت لطيفة ايجابي، عضو الهيئة المديرية مؤسسة إدريس

الجديد أخذ بعض الاعتبار المرحلة التاريخية التي يعيشها المغرب، في حين أشارت باقي المداخلات إلى أن مبدأ عدم تكرار الانتهاكات ماضٍ في حكم اليازمي إلى أن مشروع الدستور الجديد، الذي اعتبره دستوراً حقوقاً للإنسان وثيق الصلة بمقاييس المحاسبة والمساءلة، وعدم الإفلات من العقاب، وبراسة مكانة امنية قائمة على ثقوية حكمامة المؤسسات وربطها بآليات مؤسساتية تضطلع بنور الرقابة فضلاً عن فصل السلطات الثلاث وتغيير القضاء المستقل.

وأشار اليازمي إلى أن مشروع الدستور الجديد، الذي اعتبره دستوراً للحقوق والمواطنة، استجابة لجل المطالب السياسية والإقصامية والاجتماعية والثقافية التي تبرأت عنها القوى الحية في المغرب، من أحزاب وقبائل تقافية، فضلاً عن جماعات المجتمع المدني والحركات الشبابية، مبرزاً أن هذا الدستور الجديد أخذ بعض الاعتبار المرحلة التاريخية التي يعيشها المغرب.

Recommandations de l'IER

La constitutionnalisation saluée

Un pas important dans le processus des droits de l'Homme.

La constitutionnalisation des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation trouve un écho positif chez les activistes des droits de l'Homme. Cette mesure a été en effet saluée de part et d'autre. La Fondation Driss Benzkri pour les droits humains et la démocratie en a largement débattu lundi dernier à Rabat.

L'objectif étant d'approfondir les discussions autour du renforcement de la protection constitutionnelle des droits de l'Homme et des garanties nécessaires pour éviter la reproduction des violations passées. Les interventions ont été plutôt positives.

Le président du conseil national des droits de l'Homme affiche son optimisme.

Il estime que le document constitutionnel peut être considéré comme une constitution des droits et de la citoyenneté. La mouture finale comporte toutes les recommandations de l'instance et répond à la majorité des requêtes exprimées par les forces politiques et celles de la jeunesse relevant la dynamique caractérisée par l'émergence des jeunes et des femmes en tant qu'acteurs fondamentaux au sein de l'échiquier politique ainsi que l'émergence culturelle qui a été accompagnée par l'élargissement de l'espace des libertés et d'opinion via les réseaux sociaux de communication, dit-il. Pour sa part, Mustapha Manouzi, président du forum marocain Vérité et Justice s'est attardé sur le volet politique.

Il signale que presque toutes les doléances de son organisation ont été satisfaites sauf celle relative à l'Etat civil. Il pense que la non-reproduction des violations passées des droits humains reste tributaire de la culture de la responsabilisation et de la lutte contre l'impunité expliquant que la garantie des droits de l'Homme est très liée au principe de la séparation des pouvoirs.

Quant à l'universitaire Abdeljebbar Arrache, il a axé son intervention sur la gouvernance sécuritaire.

Il souligne que les recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation sont la clé de la justice transitionnelle et de la gouvernance sécuritaire. Celle-ci est traduite à travers la suprématie de la loi et le renforcement de la gouvernance des institutions par le biais de la lutte contre l'impunité.

Il tient à souligner que la constitutionnalisation des recommandations de l'IER est liée à des mécanismes institutionnels chargés de la mission incontournable du contrôle.

Il s'agit notamment du Parlement dont les prérogatives ont été renforcées pour inclure entre autres la gouvernance sécuritaire à travers notamment la publication des rapports ayant trait à la sûreté interne.

Ce professeur universitaire précise, par ailleurs, qu'il existe une volonté « textuelle » en matière de renforcement des principes de la démocratie et de la gouvernance qu'il faut traduire concrètement en une « volonté opérationnelle ». Pour le président de l'association Adala Abdelaziz Nouidi, la constitutionnalisation des recommandations de l'IER est un engagement politique et moral de l'Etat. Le projet, selon lui, malgré les lacunes, apporte plusieurs acquis notamment la création et la dissolution des associations et des partis politiques ainsi que le droit à l'accès à l'information. Il estime que la protection des droits de l'Homme au sein des institutions dépend de quatre facteurs : une justice équitable, une justice constitutionnelle capable de faire les interprétations selon les normes internationales, le Parlement et le conseil national des droits de l'Homme.

La construction d'un Etat de droit

Les recommandations de l'instance Equité et réconciliation se composent de deux volets. L'un est relatif au processus de la recherche de la vérité, la réparation des préjudices, la mémoire, les archives et l'Histoire. L'autre a trait aux réformes constitutionnelles et institutionnelles pour la garantie de la non-reproduction des violations passées, la construction d'un Etat de droit et l'enracinement du choix démocratique. Certaines de ces recommandations, notamment celles relatives au deuxième volet, ont connu un piétinement au niveau opérationnel.

L'annonce de la constitutionnalisation des recommandations dès le 9 mars de cette année a permis à plusieurs acteurs associatifs de présenter leurs propositions dans les mémorandums adressés à la Commission consultative chargée de la révision de la Constitution.

دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة تقطع نهائيا مع ماضي الانتهاكات

قال إدريس البزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن مشروع الدستور يعد دستورا للحقوق والمواطنة، لأنه يتضمن دسترة واضحة لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأبرز البزمي في ندوة حول توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، على ضوء مسودة الوثيقة الدستورية، نظمتها مؤسسة إدريس بنزكري، أول أمس الاثنين، بالرباط، أن الدينامية، التي واكبت تحضير مشروع الدستور، تميزت ببروز الشباب والنساء، كفاعلين أساسيين في المشهد السياسي، مؤكدا أن الجميع شارك في صناعة مشروع الوثيقة، وأن المشروع "يستجيب لحل المطالب المعبر عنها من طرف القوى السياسية والنقابية والحقوقية والشبابية".

من جهته، قال مصطفى المنوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، إن مشروع الدستور تضمن أغلب مقترنات المنتدى، التي قدمها إلى اللجنة الاستشارية لتعديل الدستور، وأن المشروع أقر تدابير ملزمة وواضحة في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن "مشروع الدستور ركز أكثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وجاء مضمونا لأغلب مقترناتنا"، معتبرا دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة "مجهودا وطنيا، يعلن فيه المغرب صراحة عن عزمه إحداث قطعية نهائية مع ماضي الانتهاكات".

في السياق نفسه، اعتبر عبد الجبار عراش، أستاذ جامعي، أن "دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة يفسح الطريق لثبت دعائم الحكامة الأمنية، التي تقوم على تقوية حكامة المؤسسات، وربطها بآليات مؤسساتية، تضطلع بدور الرقابة، كما تساهم في رسم فصل واضح للسلطات، وتعزز القضاء المستقل، وتكرس مبدأ عدم الإفلات من العقاب".

وفسر العරاش الحكامة الأمنية، المضمنة في مشروع الدستور، بأنها تمثل في سيادة القانون، وتنمية حكامة المؤسسات، ووضع الأسس للمساءلة والمحاسبة، وحفظ النظام العام، ونشر تقارير عن كل ما يتعلق بالأمن الداخلي، مشيرا إلى أن مشروع الدستور جاء بآليات جديدة، تكسر مبادئ المقرطة والحكامة، وقال إن "المشروع الدستوري جاء بإرادة نصية، ويجب توفر الإرادة العملية".

من جانبه، قال عبد العزيز النويصي، رئيس جمعية عدالة، إن المشروع جاء بمكتسبات مهمة، وأنه "نجح في دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التي تضع التزاما سياسيا وأخلاقيا على الدولة".

وبخصوص اختلاف الرأي حول التأويل الدستوري، اعتبر النويصي أن القضاء الدستوري هو القادر على التأويل الصحيح المطابق للمعايير الكونية، مشيرا إلى أن حماية الحقوق، المضمنة في المشروع، تتحقق عبر القضاء الدستوري، والقضاء العادي، والبرلمان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

واعتبر كل الحقوقين والأكاديميين، المتتدخلين في النقاش، أن دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة حظيت بإجماع الفاعلين المدنيين والسياسيين، وأن التوصيات تساهم في تعزيز الحماية الدستورية لحقوق الإنسان، وسمو القانون الدولي على القانون الداخلي، والمصادقة على الأوقاف الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، وتجريم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان دستوريا، ودسترة الحريات العامة، والحقوق الفردية، والحقوق المدنية والسياسية، والمساواة بين الرجال والنساء، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

103 أشخاص في السجون ينتظرون محاكمة نهائية و17 على خلفية الإرهاب مشروع قانون يقصص فصل عقوبة الإعدام من 30 إلى 10

المغرب أمر حتى، حيث أحالت وزارة العدل مشروع أحكام من أصل 500 مليون قضية عرضت عليهم طيلة 10 أعوام، مضيفا أن عقوبة الإعدام لا تنفذ تلقائيا من قبل النيابة العامة، بل يأمر صريح من وزير العدل، ليس بصفته الحكومية، ولكن باعتباره رئيسة النيابة العامة، ولا يأمر وزير العدل بتتنفيذ العقوبة إلا بعد رفض طلب هيئة الإنصاف والصالحة، وأنشأها مشرعاً للسياسة الجنائية لسنة 2004، والتي عقدت بمدينة مكناس وربطت حملها، مشيرا إلى استفادة المئات من الأشخاص من العفو، خاصة أولئك الذين لديهم قضية واحدة، وليس أزيد من ذلك.

وعدد عبد النبوي عدد المحكومين بالإعدام حاليا، مؤكدا أنهما لا يتجاوزون 103 أشخاص موجودين بالسجون المغربية، بينما امتران، وضمنهم 82 مدانًا بأحكام نهائية، و21 احتمامهم قابل للطعن والنقض، وإن أقدم سجين محكوم عليه بالإعدام يعود لسنة 1993 ، وأخر تتفقىء شخص المتهم المتعلق بالتعذيب الشرطة الحاج محمد مصطفى ثابت سنة 1993 ، مضيفا أن بين المحكومين عليهم بالإعدام يوجد 17 شخصا على خلفية قضايا الإرهاب.

وقال عبد النبوي: «تزداد الدعوة لإلغاء عقوبة الإعدام

البراط - أحمد الأرياني

لأن النقاش جاريا في المغرب حول عقوبة الإعدام بين الداعي إلى إلغائها لكونها لم تساعد على تقليص عدد الجرائم المرتكبة، خاصة جنائية القتل، وبين المؤيد لإيقافها، لأن هناك جرائم شهادة ترتكب في حق الأصول أو الأطفال، أو الأبراء على خلفية قضايا الإرهاب الوحشية.

لكن المفاجأة جاءت على لسان محمد عبد النبوي، مدير مديرية شفرون الجنائية بوزارة العدل الذي توقيع في القائم من الأيام إلغاء عقوبة الإعدام من القانون الجنائي، وذلك بشكل تدريجي.

وقال عبد النبوي: «إن المقرب ماض نحو إلغاء عقوبة الإعدام، بشكل تدريجي غير التشريع من جهة، وتوسيع تدابير العفو من جهة أخرى»، مؤكدا أن التصديق على الدستور المقبول سيساهم في إلغاء هذه العقوبة، انطلاقا من الفصل 20 الذي يتحدث عن الحق في الحياة من حيث أنسنة، وأكد عبد النبوي، الذي كان يتحدث خلال الجلسة الافتتاحية لشغال الجمع العام السنوي للاتحاد الدولي ضد عقوبة الإعدام، بالبراط أن تغيير السياسة الجنائية

والحوار والنقاش حول آفاق واستراتيجيات العمل من أجل التربية على حماية الحق في الحياة وإلغاء عقوبة الإعدام.

وفي موضوع ذي صلة، قال عبد الرحيم الجامعي، منسق الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، إن الحق في الحياة يشكل نواة الحقوق المتصلة في الإنسان، وأن عقوبة الإعدام تنقل انتهاكا سافرا للكرامة الإنسانية، داعيا السلطات المغربية إلى الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والرامي إلى الإلغاء التام لعقوبة الإعدام وحدها من مدونة القانون الجنائي وقانون العدل العسكري.

يدرك أن الائتلاف الدولي ضد عقوبة الإعدام تأسس سنة 2002، ويضم في عضويته 120 منظمة غير حكومية دولية، إقليمية ووطنية، فيما يضم الائتلاف المغربي تسع منظمات حقوقية، حيث رأست أمينة بوغياش الجلسات الافتتاحية، التي شارك فيها أيضا إبريس الريزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تلا نصا يعود للأديب الفرنسي فكتور هيغو حول ذات الموضوع.

من قبل الائتلاف المغربي المناهض لها، وراعي اللقاء الدولي، وكذا المنظمات الحقوقية والمدنية، وهناك دعوة معاكسة صادرة عن مواطنين، وتم التعديل عنها على خلفية تغيرات الدار البيضاء الإرهابية لـ 16 ماي 2003، وكذلك حينما أقر القبض على سفاح تارودانت الذي اغتصب وقتل 8 أطفال ودقنهم تحت الأرضية التي يقطن بها».

من جهة، قال إنريكيو لانديورو، سفير الاتحاد الأوروبي بالبراط، إن إلغاء عقوبة الإعدام يعتبر أمرا لا محيى عنه للنهوض بالحقوق الأساسية للإنسان، وخاصة الحق في الحياة، ميرزا الآليات التشريعية والسياسية المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

وأشاد إنريكي، بهذه المناسبة، بالمضامين التي جاء بها مشروع الدستور الجديد، خاصة الفصل 20 منه المكرس لمبدأ الحق في الحياة، وكذا بالجهود الكبير القائم للدفع بالنقاش والحوار حول قضية إلغاء عقوبة الإعدام.

وفي السياق نفسه، أكد فديريكو مايور، رئيس اللجنة الدولية ضد عقوبة الإعدام، على أهمية العمل الذي يقوم به الائتلاف الدولي ضد عقوبة الإعدام في مجال التوعية